

العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت أنموذجاً ١٩٨٠-٢٠١٦

الباحث: حسن كردي عيسى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م.د. بشار أحمد العراقي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري. واخذت دولة الكويت كحالة تطبيقية، واعتمدت على بيانات سنوية خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٦). وقد اعتمد هذا البحث على قياس العلاقة بين العجزين والمتغيرات من خلال طريقة التحليل القياسي الحديثة من خلال برنامج (Eviews6) والمتمثلة بعرض الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية واختبار استقرار السلاسل الزمنية لـ (Phillips-Perron) واختبار استقرار البواقي واجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares: OLS)، فضلا عن اختبار سببية (Granger). وتوصل البحث الى وجود علاقة ايجابية ذات تأثير معنوي بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وتتفق مع فكرة العجز المزدوج في الكويت، واختلاف العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، عجز الحساب الجاري، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، سببية (Granger).

The mutual relationship between the incapacity of budget and the incapacity of the current account "Kuwait is Model 1980-2016"

Abstract:

The research aims to analyze the interrelationship between the two pillars of the general budget and the current account. The State of Kuwait has been considered as cas study. It was based on annual data during the period (1980-2016). This research was based on the measurement of the relationship between the deficits and the variables through the method of modern standard analysis through the program (Eviews6), represented through graphs of time series and test of stability of the time series of Phillips-Perron and stability test residues (OLS), as well as the Granger causality test. The research found a positive relationship with a significant effect between the deficit of the general budget and the deficit of the current account, and agree with the idea of double deficit in Kuwait, and the difference of causal relations between the variables of the study.

Keywords: budget deficit, current account deficit, joint integration, error correction model, causality.

المقدمة:

يحظى موضوع العجز المزدوج باهتمام خاص من قبل واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتختلف درجة وطبيعة العجز من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة هيكلها الاقتصادي، ودرجة تقدمها، والسياسات المالية المتبعة من جانب الحكومات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ودرجة الإصلاح المالي والاقتصادي، سواء المتعلقة منها بالإيرادات أو النفقات. وتزايد الاهتمام بدراسة هذين العجزين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ففي الدول المتقدمة استهدفت دراسة هذين العجزين تحديد فعالية وآثار السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية التي تتبناها الحكومات المتعاقبة في (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا) لضمان استمرار النمو الاقتصادي. وفي الدول النامية انبعث الاهتمام بهاذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من هذه الدول، ومعاناة اقتصاداتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاققت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصادات. وقد رُفد ذلك اهتمام المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتوصية بمقترحات ووصفات جاهزة لإصلاحات هيكلية للدول النامية التي تعاني من عجز واختلال مزمن في موازنتها العامة وموازن الحساب الجاري. لذلك تأتي أهمية هذا البحث لتناول العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الكويت كونها دول نفطية ونتيجة لاختلاف ظروف وأداء الاقتصادات في الدول النفطية عن غيرها من الاقتصادات في الدول غير النفطية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال تركيزه على احد أهم المشكلات التي تعاني منها بلدان العالم عموماً والبلدان النامية بشكل خاص والمتمثلة بالعلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الكويت، فضلاً عما تفرزه هذه المشكلة من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية سلبية على تلك البلدان التي تعاني منها، مما يستدعي اتخاذ السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بالقضاء على العجز المزدوج ومسبباته وتخفيض معدلاته ومعالجة آثاره. كما تتبع أهميته من تأكيده على الدور الفعال والمهم الذي يمكن أن تمارسه السياسة الاقتصادية، المالية والتجارية، كونها إحدى أهم السياسات التي تمتلكها الدولة في معالجة العجز المزدوج.

مشكلة البحث: يعتبر العجز المزدوج من المشاكل المهمة التي واجهت الدول النامية، وقد عانى الاقتصاد في هذه الدول ومنذ زمن بعيد من ظاهرة العجز المزدوج، إذ إن عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. وخصوصاً في الدول ذات الموارد المحدودة التي تعتمد على مصادر محدودة كالكويت كونها دول نفطية، نتيجة عدم السيطرة على اسعار النفط، بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية والتي تكون خارج سيطرة الدولة. فضلاً عن ارتفاع حجم الاستيرادات في الدول النامية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية اساسها وجود علاقة سببية تبدأ من الموازنة العامة إلى الحساب الجاري وبالعكس، وتختلف هذه العلاقة في الدول النفطية عن الدول غير النفطية حيث أن تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، تختلف من دولة إلى دولة أخرى بحسب السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد ووفقاً لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على الاقتصاد.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الكويت، وبيان طبيعة العلاقة السببية بينهما. والتعرف على قيمة العجز خلال فترة البحث، ودراسة أثر عدة متغيرات اقتصادية على عجز الموازنة والحساب الجاري.

منهج البحث: من اجل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياتها تم الاعتماد على المنهجية القائمة على اساس الربط بين ثلاثة اتجاهات رئيسية، اتجاه وصفي يستند الى النظريات والدراسات الاقتصادية والمالية التي تناولت الموضوع بهدف تحديد طبيعة العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، واتجاه تجريبي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه الحديثة والمتمثلة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية واجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares: OLS) فضلا عن اختبار سببية (Granger).

عينة البحث: تحقيقا لهدف البحث واختبار فرضيته، تم اختيار دول الكويت كمجتمع بحثي، خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)، لأنها مدة اتسمت بتوفر البيانات كما انها شهدت تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية ودولية.

المبحث الأول

الاستعراض المرجعي

فيما يلي اهم الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري:

أولاً. دراسة (Darrat) بعنوان: "العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري الامريكي للمدة (١٩٦٠-١٩٨٤)" الذي أكد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه وبما يتفق مع فرضية البحث. وان لكل من نمو القاعدة النقدية وارتفاع اسعار الفائدة دورا في تزايد عجز الحساب الجاري. وعلى العكس من ذلك الدخل الحقيقي ليس له دور في تزايد العجز التجاري، اضافة الى دور عجز الحساب الجاري، وان لكل من اسعار الفائدة، وتكاليف الاجور، والقاعدة النقدية، والنتائج الحقيقي، والتضخم دورا كبيرا في التأثير على العجز في الموازنة الفيدرالية.

(Darrat, 1988, 878-888)

ثانياً. دراسة (khalid & Guan) بعنوان: قياس واختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في عدد من البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية؛ إذ قدم دليلا على ان ارتفاع عجز الموازنة العامة سبب عجز كبير في الحساب الجاري في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا. اما بالنسبة للمملكة المتحدة واستراليا فتوصلت الدراسة الى استقلالية المتغيرين. اما بالنسبة للبلدان النامية كانت النتائج متنوعة. ففي الهند كانت الاختبارات تشير الى وجود علاقة سببية ثنائية وليست قوية معنويا وعند مستوى معنوية ١٠%. اما بالنسبة لكل من إندونيسيا وباكستان اشارت النتائج الى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري الى عجز الموازنة العامة. بينما في المكسيك كان العجز الكبير في الموازنة العامة مصدر لعجز الحساب الجاري.

(Khalid & Guan, 1999, 388,400)

ثالثاً. دراسة (Mcnelis & Siddiqui) بعنوان: "تحليل تزامن العجز المالي وعجز الحساب الجاري في نيوزلندا للمدة (١٩٧٥-١٩٩٠)" واكد على انه لا يوجد دليل على وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الامد الطويل، وذلك لعدم وجود تكامل مشترك

(Noncointegration) واجمالي الدين الحكومي مع العجز المالي، وهذا مما يؤكد وجود الترابط القوي بين العجز المالي ومتغيرات الدين الذي بدأ يبرز أكثر فأكثر خلال فترة التحرر المالي.

(Mcnelis & Siddiqui, 2004, 70-85)

رابعاً. دراسة (AL Osimi) بعنوان: "آثار عجز الموازنة العامة على المديونية الخارجية في الجمهورية اليمنية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)"، وتوصلت الى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية علاقة طردية قوية مقدارها (76.5%) وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% وان التغيير الذي يحدث للعجز في الموازنة العامة تعود الى التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة بنسبة 98%.

(ALOsimi, 2004, 169)

خامساً. دراسة (Erdogan, Yildirim) بعنوان: "العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري في تركيا للمدة (٢٠٠١-٢٠١٢)"؛ إذ بينت ان عجز الموازنة العامة له تأثير سلبي على عجز في الحساب الجاري على المدى الطويل وهذا التأثير احصائي معنوي عندما يتم بحث العلاقات قصيرة الاجل يكون هناك عدم الاستقرار في السلسلة ولكن عدم الاستقرار هذا يختفي على المدى القصير. من ناحية اخرى عجز الموازنة له أثر سلبي على رصيد الحساب الجاري على المدى القصير.

(Erdogan & Yildirim, 2014, 81-84)

المبحث الثاني

الجانب النظري للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري

حازت دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري على اهتمام كبير وواسع من قبل الاقتصاديين. وانصب الاهتمام على اساس تبيان اسباب الخلل والقصور في الموازنة العامة والحساب الجاري وكيفية اعادة التوازن لكل من الموازنة العامة والحساب الجاري وبيان العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. وتعد مشكلة العجز المزدوج أحد أكثر المسائل التي كثر حولها الجدل في الاقتصاد. وتعد حالات عدم التوازن المالي الداخلي والخارجي في العديد من بلدان العالم من الموضوعات المهمة والتي لفتت انظار واهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية.

أولاً. علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري

تضع المتطابقة الاقتصادية بين العرض الكلي والطلب الكلي اساساً نظرياً لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري. ويمكن توضيح ذلك من خلال متطابقات الدخل القومي الاتية: (merza, Alawin & Bashayreh, 2006, 168)

$$y = C + I + G + (x - m) \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان (y) تمثل الناتج المحلي الاجمالي، (C) تمثل الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، (I) هو الاستثمار، (G) هو الانفاق الحكومي، (x) الصادرات من السلع والخدمات، (m) الواردات من السلع والخدمات. ويمكن توضيح ذلك وفقاً للمعادلة التالية والتي تمثل استخدامات الناتج المحلي الإجمالي.

$$y = C + S + T \dots \dots \dots (2)$$

حيث ان (S) هو الادخار الخاص، (T) ايرادات الدولة من الضرائب الصافية. حيث يبين الادخار الحكومي على انه الفرق بين الايرادات الحكومية من الضرائب (T) والايادات الاخرى والنفقات الحكومية والتي تتألف من المشتريات الحكومية (G) والتحويلات الحكومية. وعند مساواة المتطابقة (1) مع المتطابقة (2) نحصل على: (المعموري وشديد، ٢٠٠٤، ٤)

$$C + I + G + x - m = C + S + T$$

وبحذف الاستهلاك من طرفي المتطابقة نحصل على:

$$I + G + x - m = S + T$$

وبإعادة صياغة المتطابقة نحصل على:

$$(x - m) = (S - I) + (T - G)$$

$$td = s d + b d \dots \dots \dots (3)$$

حيث تبين $td = (x - m)$: الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والذي يطلق عليها بالعجز في الميزان التجاري. (Trade deficit)

كما تبين $s d = (S - I)$: الفرق بين الادخار والاستثمار او ما يطلق عليه بعجز موارد القطاع الخاص. (saving deficit)

وتبين $b d = (T - G)$: الفرق بين ايرادات الدولة ونفقاتها او ما يطلق عليه بعجز الموازنة العامة. (Budget deficit)

ونلاحظ ان عجز الموارد الخارجية (الميزان التجاري) يبين مجموع عجز موارد القطاع الخاص والموازنة العامة. ومعنى هذا ان فائض الميزان التجاري والمتمثل في قطاع الصادرات والواردات $(x-m)$ يساوي فائض الدخل الوطني، والذي يمثل مجموع الموازنة وهو عبارة عن الانفاق الحكومي G منقوصاً منه الضرائب T ومنقوصاً منه الادخار $(S-I)$ بالنسبة لاحتياجات الاستثمارات الوطنية، ومنه ومما سبق يتضح ان اي انخفاض في الادخار الوطني جراء العجز الناجم في الموازنة العامة ينجر عليه عجز جاري متواصل او انخفاض في الاستثمار. ان عجز الموازنة العامة يؤثر سلبياً على الميزان التجاري وهذا يعني لخفض العجز في الميزان التجاري لابد من خفض عجز الموازنة العامة. (ابن حافظ، ٢٠١١، ٣٣)

ثانياً. علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الحساب الجاري

يتم الان الانتقال من العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري الى العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري حسب التعديلات التالية: (وردة، ٢٠١٦، ٣)

١. ادخال صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية. والذي يمثل الفرق بين المتغيرين، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يرمز له (y) والناتج القومي الإجمالي (GNP) ويرمز له (Y).

$$Y = y + TR \text{ net}$$

$$TR \text{ net} = TR \text{ in} - TR \text{ out}$$

$$Y = y + TR \text{ in} - TR \text{ out}$$

حيث ان:

$$Y = \text{الناتج القومي الإجمالي GNP}$$

$$\text{وان } y = \text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}$$

$$\text{و } TR \text{ net} = \text{صافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية}$$

٢. تعويض الصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الانتاج المدفوعة من العالم الخارجي (X) بدلا من الصادرات من السلع والخدمات (x).
حيث ان:

$$X = x + TR \text{ out}$$

٣. تعويض الواردات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الانتاج المدفوعة الى العالم الخارجي (M) بدلا من الواردات من السلع والخدمات (m).
حيث تصبح:

$$M = m + TR \text{ in}$$

٤. التعويض عن رصيد الميزان التجاري (td) برصيد الحساب الجاري (cd).
ويمكن التوصل الى العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري عن طريق العلاقات الآتية: (AL. juboori, 2010, 6)

$$Y = C + S + T + TR \text{ net}$$

$$y = C + I + G + m - x$$

$$Y = C + I + G (x + TR \text{ in}) - (m + TR \text{ out})$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = C + I + G + x + TR \text{ in} - m + TR \text{ out}$$

$$C + S + T + TR \text{ net} = C + I + G + (x - m) + (TR \text{ in} - TR \text{ out})$$

$$S + T + TR \text{ net} = I + G + (x - m) + TR \text{ in} - TR \text{ out}$$

$$(S - I) + (T - G) + TR \text{ net} = (x + TR \text{ in}) - (m + TR \text{ out})$$

$$(S - I) + (T - G) + TR \text{ net} = (X - M)$$

$$(X - M) = (S - I) + (T - G) + (TR \text{ in} - TR \text{ out})$$

$$Cd = s d = b d = x d \dots\dots\dots (4)$$

هذا يدل على ان عجز الحساب الجاري (Cd) current account deficit يساوي مجموع ثلاثة عناصر عجز موارد القطاع الخاص (s d) وعجز الموازنة (b d) وصافي عوائد عناصر الانتاج الخارجية (x d). على عكس الميزان التجاري (td) والذي يساوي مجموع عجز موارد القطاع الخاص وعجز الموازنة العامة.

$$td = s d + b d$$

وبسبب كون العلاقة (4) مشتقة من متطابقة توازنية، لا يوجد مبدئيا سبب يفسر افتراض اي عجز للعجوزات الاخرى. ومن غير المفيد تفسير احدى العجوزات بالعجوزات الثلاثة المتبقية. لذلك تم تفسير العجز المزدوج (Twin Deficits) وشاع اتباع التحليل الثنائي لعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، على الرغم من ان بعض الدراسات اخذت دراسة العلاقة المتبادلة بين العجوزات الاربعة من اجل تحليل مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص. الى جانب عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. وهذا ما يفسر حدوث عجز في الموازنة العامة فانه يسبب عجز في الحساب الجاري إذا لم تتم معادلة بزيادة الادخار على الاستثمار الخاص، اي ان عجز الحساب الجاري يحدث إذا كان صافي الادخار الوطني غير كافي لشراء كل الزيادة الصافية في حجم أدوات الخزينة والسندات العمومية التي قامت الدولة بإصدارها لتمويل عجز الموازنة العامة. وقد

استخدم مصطلح العجز المزدوج لوصف حالة التزامن بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري. وان عجز الموازنة يؤدي الى عجز الحساب الجاري، حيث انه في حالة حدوث العجز في الموازنة العامة ستقترض الدولة من القطاع الخاص او من دول اخرى، مما يؤدي الى تناقص المدخرات الوطنية (العامة والخاصة) ومع انخفاض المدخرات سترتفع اسعار الفائدة لجذب المدخرات، مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية وهذا يسبب زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها مما يجعل اسعار الواردات اقل من اسعار السلع المحلية فيزداد الطلب عليها وينخفض بالمقابل الطلب على الصادرات الوطنية وتكون النتيجة زيادة العجز في الحساب الجاري.

وتوجد عدد من الافتراضات اللازمة من اجل تحقيق العلاقة المفترضة بين عجز الموازنة

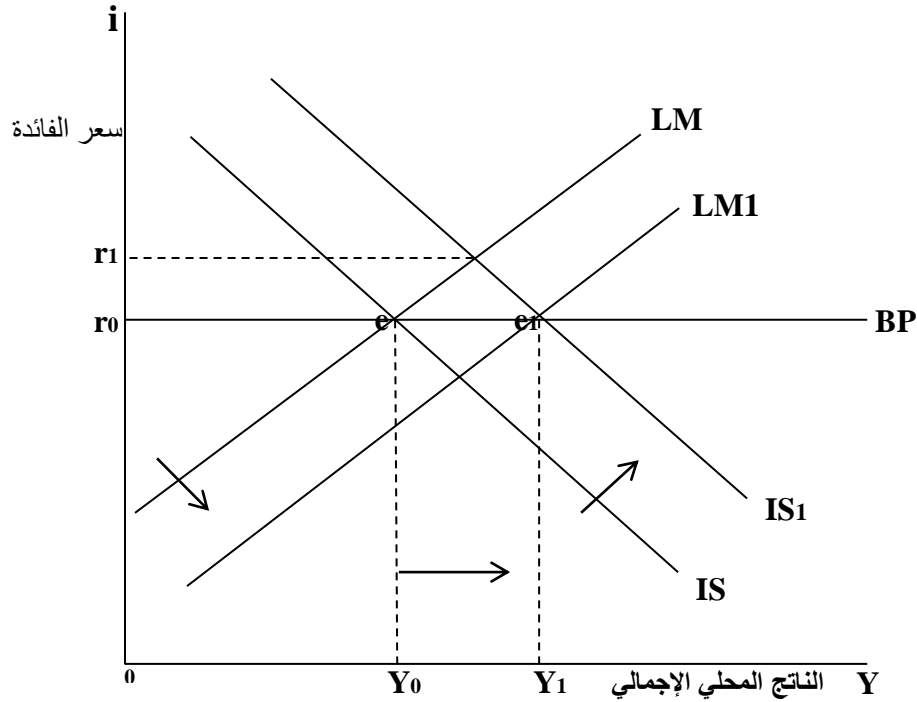
العامة والحساب الجاري طبقا لمتطابقة الدخل القومي والتي تنص على: (Alan, 2005, 3)

١. يتساوى الادخار الخاص مع الاستثمار المحلي وان يتحركان بنفس الاتجاه.
٢. ان يتم تمويل عجز الموازنة العامة من خلال اصدار السندات العامة بالكامل.
٣. يكون البنك المركزي مستقلا في اتخاذ اجراءاته النقدية، ويتم اتباع سياسات نقدية منضبطة ولا توجد ضغوط من قبل الحكومة من اجل تمويل العجز.

ثالثاً. آثار عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف.

١. اثار عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة: في اقتصاد صغير مفتوح، إذا كانت السلطات النقدية تتبع نظام اسعار الصرف الثابتة، فعند شحة الاحتياطات من النقد الاجنبي وعدم كفاية رؤوس الاموال المحلية لتغطية الاستثمارات المتزايدة، فان تمويل العجز المالي الكبير يقتضي تزايد الاقتراض الحكومي من الخارج فترتفع اسعار الفائدة، وهذا الارتفاع في اسعار الفائدة سيعمل على جذب تدفقات رؤوس الاموال الدولية، ذلك مما يحسن وضع حساب راس المال للبلد المعني. ومن جانب اخر ان تزايد الانفاق الحكومي يعمل على تزايد الطلب الكلي، وعند توفر بعض الموارد المحلية المطلوبة للتوسع في الانتاج فان ذلك يؤدي بدوره الى تزايد الناتج المحلي الحقيقي. الا ان بعض من تلك الزيادة في الانفاق الحكومي سيتجه كطلب اضافي على الاستيرادات مما يؤثر سلبا على وضع ميزان الحساب الجاري. فضلا عن ذلك فان الزيادة في الطلب الكلي قد تسبب ضغوط شديدة لرفع مستوى الاسعار بعد الفترة القصيرة، مما يؤدي الى فقدان ذلك البلد بعضا من قدراته التنافسية في الاسواق الدولية ويكون سببا اخر لتدهور حسابه الجاري. هذا وان التأثير على وضع الحساب الجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات، اضافة الى حجم هذه التغيرات فانه يعتمد على مدى استجابة رؤوس الاموال الدولية في تحركاتها للتغيرات في اسعار الفائدة. فاذا كان تدفق رؤوس الاموال الدولية يستجيب بصورة كبيرة لتغيرات سعر الفائدة، فان هذا التدفق الرأسمالي سيكون كبيرا عند ارتفاع اسعار الفائدة، مما يزيد عرض العملات الاجنبية ويتجه وضع الحساب الجاري الى الفائض في المدى القصير. (منشد، ٢٠٠٤، ٣٠) كما ان زيادة الطلب الكلي سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبذلك يكون له تأثير سلبي على القدرة التنافسية من خلال انعكاسه على اسعار صرف العملة للبلد في الاسواق العالمية ومن ثم تدهور الحساب الجاري. (Robert, 2010, 85) ويوضح الشكل البياني (1) اثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة على الحساب الجاري في الاقتصاد والذي يتبع اسعار الصرف الثابتة، يبين المنحنى (IS) التوازن في سوق السلع والذي يعبر عن التوليفات من اسعار الفائدة والناتج، وان

المنحنى (LM) يبين التوازن في سوق النقد والذي يعبر عن التوليفات من اسعار الفائدة والنتائج في سوق النقد، ويوضح المنحنى (BP) جميع اسعار الفائدة والنتائج التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وان ميل هذا المنحنى يعتمد على حرية تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية استنادا على الفرق بين اسعار الفائدة المحلية والخارجية. وكلما زادت حرية تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية أصبح منحنى (BP) أكثر انبساطا، وفي حالة الحرية الكاملة لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية يكون هذا المنحنى افقيا.



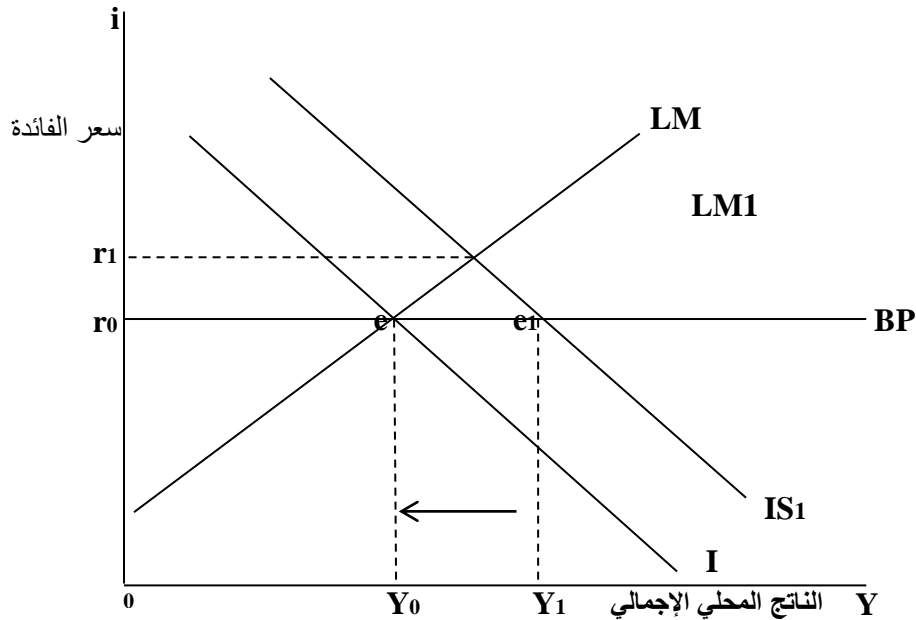
الشكل (1) أثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف الثابتة المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

Source: Steven Husted & Michael Melvin, 2010, International Economics, 8th Ed, Pearson, UAS, P. 520.

تقاطع المنحنيات (IS-LM-BP) عند النقطة (e) والتي تبين التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الكلي المفتوح، والتي تمثل نقطة التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد وميزان المدفوعات، فاذا افترضنا بداية ان الاقتصاد كان يحقق التوازن عند مستوى الناتج (Y0) وعند سعر فائدة (r0)، وعند زيادة النفقات العامة وما ينتج عنها من عجز في الموازنة العامة، فان المنحنى (IS) سوف ينتقل نحو اليمين الى (IS1) مكون معدل توازن جديد للناتج وسعر الفائدة (r1) و (Y1)، وان ارتفاع اسعار الفائدة الى النقطة (r1) يعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل فيزداد سعر صرف الثابت. وعندها يتجه البنك المركزي الى شراء العملة الاجنبية وزيادة ضخ المزيد من العملة الوطنية من اجل اعادة سعر صرف العملة الوطنية الى المستوى المرغوب، وهذا يسمى بسياسة التعقيم وهذا الاجراء سوف يؤدي الى زيادة عرض النقد و ينتقل المنحنى (LM) باتجاه اليمين الى (LM1) وعند التقاطع مع المنحنى (IS1) تكون نقطة التوازن

الجديدة (e1) عند مستوى سعر الفائدة الأصلي (r0) (Dens & Others, 2006, 635). وعند ثبات اسعار الصرف لا توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، لان السياسة المالية التوسعية قد رافقتها سياسة نقدية مرنة ولن يكون لها أثر صافي على اسعار الصرف او سعر الفائدة.

٢. أثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقا لأسعار الصرف المرنة: اسعار الصرف المرنة هي الحالة التي يسمح من خلالها لأي عملة ان تتأثر ارتفاعا وانخفاضاً في سوق الصرف الاجنبي تبعاً لقوى العرض والطلب في السوق. ويمكن ان تؤدي الى ارتفاع او انخفاض قيمة العملة تبعاً لهذا النظام (كريانين، ٢٠٠٧، ٢٥٦). من الشكل البياني (2) والذي يوضح العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في ظل اسعار الصرف المرنة، ان زيادة النفقات العامة تؤدي الى انتقال المنحنى (IS) الى (IS1) باتجاه اليمين ويؤدي ذلك الى زيادة كل من الناتج وسعر الفائدة من (Y0 و r0) الى (Y1 و r1) على التوالي عند مستوى توازني (e1)، وان زيادة اسعار الفائدة تؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل مما يزيد سعر صرف العملة المحلية، وعندما تكون السياسة النقدية للبنك المركزي محايدة فان ذلك سوف يجعل اسعار السلع المحلية مرتفعة الثمن بنظر الخارج مما يقلل من القدرة التنافسية للبلاد، وان اسعار السلع الاجنبية سوف تكون منخفضة القيمة بنظر الداخل مما يعني زيادة الواردات، اي زيادة الطلب على السلع الاجنبية، مما يجعل منحنى (IS) ينخفض باتجاه اليسار اي من (IS1) الى النقطة (IS) مما يؤدي الى تراجع نقطة التوازن الى النقطة الاصلية (e). (St. Charles, 2005, 4).



الشكل البياني (2) أثر عجز الموازنة العامة على الحساب الجاري طبقاً لأسعار الصرف المرنة
المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

Source: Steven Husted & Michael Melvin, 2010, International Economics, 8th Ed, Pearson, UAS, P. 522.

مما تقدم يمكن القول ان عجز الموازنة العامة يمارس تأثيرا مهما ومباشرا على عجز الحساب الجاري في ظل اسعار الصرف المرنة على العكس من تأثيره في ظل اسعار الصرف الثابتة.

رابعا. مناهج تفسير علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الحساب الجاري

يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري هما:

١. **التكافؤ الريكاردى (The Ricardian Equivalence):** ينص على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري اي انه عندما يزيد عجز الموازنة العامة بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له اي تأثير على نفقات القطاع الخاص، وهو ذو أثر مؤقت وسوف تزول اثره عند عودة الضرائب الى مستوياتها الاصلية، والذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الفترات الحالية الى فترات مقبلة وان انخفاض المدخرات الحكومية سوف يترافق مع زيادة متكافئة في المدخرات الخاصة (اي زيادة المدخرات الخاصة بسبب تناقص المدخرات الحكومية). لان الافراد يعلمون ان انخفاض الايرادات الضريبية للدولة سوف يتم تعويضه عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل. (الكسواني، ٢٠٠٠، ٨) وان اجمالي المدخرات المحلية تتكون من مجموع ادخار القطاع الخاص والعام، وان خفض الضرائب من جانب الدولة سوف يؤدي الى تقليل وفورات القطاع العام، لكنه في نفس الوقت سوف يؤدي الى زيادة مدخرات القطاع الخاص بالتوازي مع انخفاض مدخرات القطاع العام. وبالتالي فان حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب والذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، ويتضح من التكافؤ الريكاردى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة والناتج عن خفض الضرائب المؤقت والذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الحساب الجاري. لان عجز الموازنة والذي ينتج عن تخفيض الضرائب ليس الا عملية مؤقتة، سوف يتم تعويضه عندما يقوم الافراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم الان في المستقبل، اذن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب، والعجز في الموازنة العامة ذو أثر مؤقت، وانخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، ولهذا السبب الذي ذكره ريكاردو والذي يؤكد انه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري (Ekrem, 2016, 272).

٢. **المقترح الكينزي (Keynesian Proposition):** استنادا لما نص عليه المنهج الكينزي ان لعجز الموازنة العامة تأثيرا على الادخار والاستثمار الخاص والحساب الجاري، وان قسم من هذا التأثير النهائي لعجز الموازنة العامة على تلك المتغيرات يعتمد على طريقة تمويل هذا العجز، وعند عدم قدرة المتحصلات المالية الضريبية على مواجهة عجز الموازنة عندها يتم اللجوء الى عدة مصادر، منها الاصدار النقدي الجديد، الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي وان لكل مصدر اثره على الاقتصاد. (خليل، ١٩٨٢، ٧٢٣) وان المقترح الكينزي يؤمن بوجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والتي يطلق عليها بتوءمة العجزين (The Twin deficit). وهو ما يفترض بوجود علاقة سببية في الاتجاهين نتيجة عجز الموازنة العامة الى عجز الحساب الجاري فعجز الموازنة متغير خارجي، اما بالنسبة لعجز الحساب الجاري فهو متغير داخلي. وتفسير ذلك ان اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي وان عجز الموازنة يزيد في النهاية من تفاقم عجز الحساب الجاري والذي يعيق النمو الاقتصادي للبلد، وهناك عوامل تؤثر بقوة العلاقة بين هذين العجزين مثل التقلبات في الدورات الاقتصادية، واسعار الفائدة، وسياسات

التصدي، ونوع نظام سعر الصرف. (Elhendawy, 2013, 170) هناك ارتباط ايجابي بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، وعلاقة سببية من الاول الى الثاني. نتيجة اليتين رئيسيتين هما: (السواحي والعزام، ٢٠١٤، ٧٦)

أ. يزيد عجز الموازنة او خفض الضرائب من الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة الدخل والذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على الواردات مما يتسبب في تفاقم العجز في الميزان التجاري والذي هو جزء مهم من الحساب الجاري مما يؤدي الى عجز الحساب الجاري.

ب. ان زيادة العجز في الموازنة العامة لا يزيد الطلب فقط وانما يؤدي الى زيادة معدل الفائدة ايضا. وتؤدي بدورها الى تدفق رأس المال الاجنبي وارتفاع في قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة الاستيراد وقلة التصدير مما يؤدي الى تدهور الميزان التجاري والذي يسبب العجز في الحساب الجاري. اذن حسب المقترح الكنزي هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.

المبحث الثالث

اتجاهات عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الكويت

تباينت مستويات أداء الموازنة العامة في الكويت بين الفائض والعجز بتباين التغييرات الحاصلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة المكونة لها التي تتأثر بالسياسات المالية والتي تتبعها الكويت بما يتلاءم مع متطلبات نمو واستقرار أدائها الاقتصادي. ويعد الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات فهو يحتوي على جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجي الناتجة عن الصادرات والواردات والسلع والخدمات فضلاً عن عوائد الدخل في المدة التي يعد فيها الميزان. ويعد أحد المؤشرات على قوة الاقتصاد. ويبين الجدول (١) تطورات الموازنة العامة والحساب الجاري في الكويت.

الجدول (١)

تطورات الموازنة العامة والحساب الجاري في الكويت (١٩٨٠-٢٠١٦) مليون دينار

السنة	فائض الحساب الجاري أو عجزه	نسبة العجز أو الفائض إلى GDP	فائض الموازنة العامة أو عجزها	نسبة العجز أو الفائض إلى GDP
1980	4136	53.3	1037.8	13.3
1981	3819	54.2	-106.1	-1.5
1982	1430	32.0	-906.4	-14.5
1983	1548	25.4	-166.0	-2.7
1984	1903	29.6	-734.8	-11.4
1985	1443	22.3	-995.1	-15.4
1986	1632	31.3	-1302.3	-25.0
1987	1271	20.3	-779.5	-12.5
1988	1284	22.2	-867.6	-15.5
1989	2684	37.5	-184.7	-2.5
1990	1121	21.0	-7368.3	-1.38
1991	7527	2.404	-5528.9	-1.76

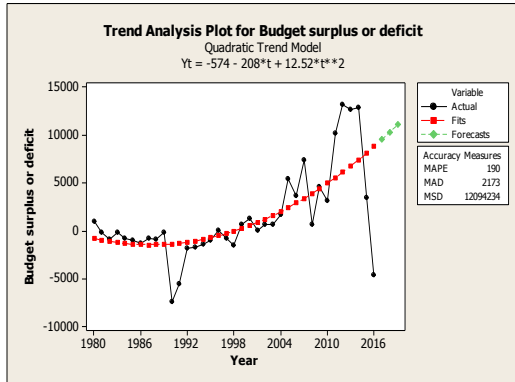
السنة	فائض الحساب الجاري أو عجزه	نسبة العجز أو الفائض إلى GDP	فائض الموازنة العامة أو عجزها	نسبة العجز أو الفائض إلى GDP
1992	132	2.0	-1809.0	-31.0
1993	721	9.0	-1743.2	-24.1
1994	930	12.6	-1402.6	-19.0
1995	1481	18.2	-1000.7	-12.3
1996	2112	22.3	63.3	0.5
1997	2383	25.8	-730.8	-7.0
1998	645	8.0	-1522.3	-52.3
1999	1495	16.3	707.0	7.0
2000	4475	38.6	1280.8	11.0
2001	2537	23.7	56.6	0.5
2002	1281	11.0	669.7	5.0
2003	2789	19.5	720.7	5.0
2004	4570	26.0	1750.8	9.0
2005	8781	37.2	5493.2	23.2
2006	13148	33.6	3652.0	12.3
2007	11747	36.0	7422.3	2.27
2008	16195	40.8	643.0	1.6
2009	7418	24.3	4668.4	1.36
2010	10553	29.6	3130.8	8.0
2011	18534	41.8	10250.1	24.1
2012	22174	43.2	13228.7	27.1
2013	20210	40.9	12700.9	25.7
2014	15139	32.5	12908.1	27.7
2015	1208.0	3.5	3510.5	8.7
2016	-1510.5	-4.5	-4611.9	-11.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

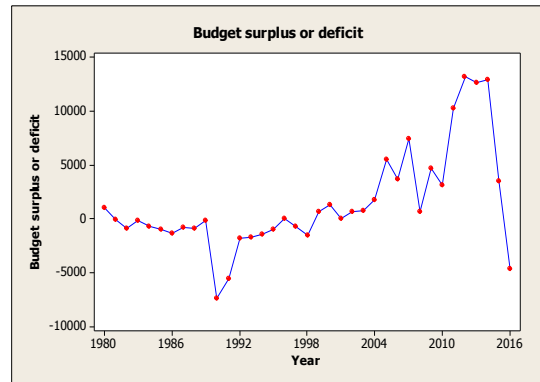
- وزارة المالية الكويت، شؤون المحاسبة العامة إدارة التوجيه والنظم، للأعوام (١٩٨٠-٢٠١١)، بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٦).
 - بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، للأعوام (١٩٨٠-٢٠١٦).
- أولاً. اتجاهات عجز الموازنة العامة في الكويت

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (١) أن مؤشرات الموازنة العامة في دولة الكويت قد حققت عجزاً في السنوات ١٩٨١-١٩٩٥ و١٩٩٧-١٩٩٨ و٢٠١٦، وحققت بقية سنوات الدراسة فائضاً. ويمكن التمييز عند تدقيق مكونات الموازنة العامة أثناء الدراسة في دولة الكويت بين فترتين، الفترة الأولى ١٩٨٠-١٩٩٨، والفترة الثانية ١٩٩٩-٢٠١٦. تميزت الفترة الأولى ١٩٨٠-١٩٩٨ في تحقيق عجز عام في الموازنة العامة على الأغلب، شهدت الموازنة العامة عجزاً خلال الفترة لأول مرة عام ١٩٨١ وبشكل متذبذب بين الانخفاض والارتفاع، واستمر العجز لنهاية السنة المالية ١٩٩٨ على أثر الركود الاقتصادي العالمي وتدهور الطلب على النفط، وبذلك تراجعت

حصيلة الإيرادات النفطية، واستمر الأنفاق العام باتجاهه المتصاعد إلى جانب الخلل في الهيكل الاقتصادي الناتج عن المساهمة النسبية الضعيفة للقطاع الخاص في الاستيعاب النسبي للعمالة الوطنية، على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية إلا أنها تمثل الأهمية النسبية الأعلى لجملة الإيرادات (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢٠). واستمر العجز في الموازنة العامة وبلغ أعلى قيمة عام ١٩٩٠، نتيجة للأوضاع التي سادت المنطقة كحرب الخليج والشلل الذي أصاب قطاع النفط والزيادة في متطلبات الإعمار دفع الالتزامات المترتبة على إعادة تشغيل قطاع النفط زيادة كبيرة في حجم الإنفاق، إذ سجلت مؤشرات الإنفاق معدلات عالية، كما ارتفع الإنفاق على وظيفة الدفاع بنسبة ٤٤,٥ خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢ ثم تراجعت حتى بلغت ١٧,٥% (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢٤). فيما حققت موازنة عام ١٩٩٦ فائضاً، نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، وزيادة الإيرادات الأخرى، وانخفاض المصروفات (وزارة مالية الكويت، ١٩٩٧، ٤). حققت الفترة ١٩٩٩-٢٠١٦ فائضاً عاماً وبصورة مستمرة على التوالي، نتيجة زيادة الإيرادات الإجمالية بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى على نحو متذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، ويعزى ذلك للتذبذب في أسعار النفط العالمية، فقد شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى أسعار غير مسبوقة منذ عام ٢٠٠٣، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن من أسباب ذلك تراجع حجم المخزون الأمريكي من النفط (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢٩). فيما حققت موازنة عام ٢٠١٦ عجزاً، نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية، وانخفاض الإيرادات الأخرى، وزيادة المصروفات عن السنوات السابقة (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٦، ٩١). وللوقوف على نحو أكثر تفصيلاً على اتجاه عجز الموازنة العامة ومعرفة اتجاهها العام في الكويت يمكن النظر إلى الشكل (٣).



الشكل (B)



الشكل (A)

تطور المؤشرة العام لفائض الموازنة في الكويت أو عجزها الاتجاه العام لمؤشر فائض الموازنة في الكويت أو عجزها

الشكل (٣)

تطور مؤشر فائض الموازنة العامة الكويتية أو عجزها واتجاهها العام للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦)

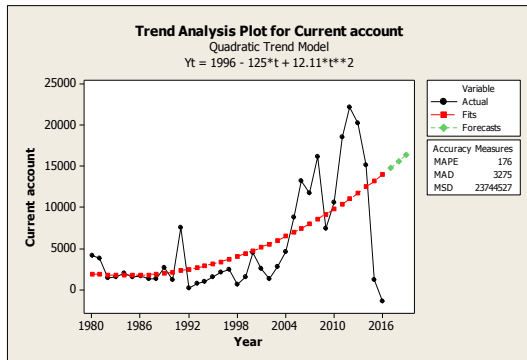
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

ثانياً. اتجاهات عجز الحساب الجاري في الكويت

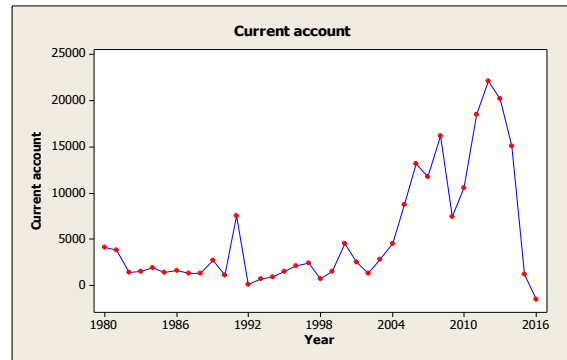
تظهر البيانات الواردة في الجدول (١) أن الحساب الجاري في الكويت قد حقق فائضاً على التوالي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥ وحقق عجزاً وحيداً عام ٢٠١٦ بلغ ١٥١٠,٥ مليون دينار وبنسبة ٤,٥% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً منذ بداية الفترة إذ بلغ ٤١٣٦ مليون دينار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٣,٣% عام

١٩٨٠، واخذ هذا الفائض بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغ أكبر قيمة ٢٢١٧٤ مليون دينار عام ٢٠١٢، وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤٣,٢%، ويرتبط الفائض في الحساب الجاري بالفائض في الميزان السلعي وحساب الدخل الأساسي، إذ تزايد الفائض في الميزان السلعي ليصل إلى ٢٧١٠١ مليون دينار، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ٥٢,٨%، وبذلك ارتفع فائض الميزان السلعي إلى ٤٧٨٣ مليون دينار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢١,٤% (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٢، ١٤٦). وأن الفائض في الحساب الجاري الكويتي يعود للفائض الكبير في الميزان التجاري، نتيجة للاعتماد الكبير على النفط؛ إذ تعد الصادرات النفطية العمود الفقري للميزان التجاري، إذ شكلت نسبة ٩٢% من إجمالي الصادرات الكويتية عام ٢٠٠٤ وارتفعت إلى ٩٥% عام ٢٠١٢، فيما قدرت الصادرات غير النفطية بحوالي ٨% (لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، ٢٠١٣، ٢٩). أخذ الفائض في الحساب الجاري بالانخفاض بعد عام ٢٠١٢ تدريجياً حتى بلغ عام ٢٠١٥ مقدار ١٢٠٨,٠ مليون دينار، وبلغ نسبة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة تراجع إجمالي الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً كبيراً بلغ ٤٣,١٥%، وتراجع حجم الصادرات النفطية بنحو ٤٥,٦٦%، بينما سجلت الواردات نحو ٥,٥١%، وسجلت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة ٧,٣% و ١٣,٨% و ١٠,٧% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ ثم تراجعت الصادرات غير النفطية عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي بنسبة ٢,٩% و ٥,٨% (لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، ٢٠١٦، ٣٠).

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الكويت عام ٢٠١٦ عجزاً بلغت قيمته ١٥١٠,٥ مليون دينار، وبنسبة ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء هذا العجز محصلة لانخفاض الصادرات السلعية والدخل الأساسي (دخل الاستثمار) بمقدار ٢٠٦٥,٥ مليون دينار وبنسبة ٨,٩%، وكذلك ارتفاع إجمالي قيمة المدفوعات مقابل الخدمات ومدفوعات الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) بمقدار ٦٥٢,٩ مليون دينار وبنسبة ٣,٠% (بنك الكويت المركزي، ٢٠١٦، ٩٧). ويمكن الوقوف على اتجاه عجز الحساب الجاري الكويتي ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٤).



الشكل (B)



الشكل (A)

تطور المؤشرة العام لفائض الحساب الجاري في الكويت أو عجزه الاتجاه العام لمؤشر فائض الحساب الجاري في الكويت أو عجزه
الشكل (٤) تطورات مؤشر فائض الحساب الجاري الكويتي أو عجزه واتجاهه العام للفترة

(١٩٨٠-٢٠١٦)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

بناء على ما تقدم وإثبات فرضية البحث وتقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الكويت، فقد تم الاعتماد على البرمجية الجاهزة (Eviews6) ووفقاً للمنهجية التي طرحت في المبحث السابق.

المبحث الرابع تقدير وتحليل النتائج

اولاً. تقدير وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري الكويتي
١. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج: باستخدام اختبار (Phillips-Perron) من أجل تحديد مدى استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تم التوصل الى النتائج المدرجة في الجدول (١). والتي تبين القيم المحسوبة لإحصائية (pp) الخطية للمتغيرات، المعنوية احصائياً عند المستوى الاصيلي حيث ظهرت قيم المعنوية 5% او اقل منها (0.00, 0.03, 0.00,) للمؤشرات (0.05, 0.00) (MG, IN, GDP, CA, BD) على التوالي باستثناء السلاسل الزمنية لسعر الفائدة وسعر الصرف وعدد السكان والتي لم تستقر في المستوى الاصيلي، مما يدل على ان بيانات السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى وان المتغيرات متكاملة من الدرجة (I(0))، ولذلك يمكن القول ان بيانات السلاسل الزمنية لها نفس التكامل مما يدل على ان هذه السلاسل تتحرك معا عبر الزمن وان هناك علاقة زمنية طويلة الاجل تعرف بانحدار التكامل المشترك.

الجدول (٢)

نتائج اختبار (PP) لبيانات السلاسل الزمنية/الكويت

	الفروق الأولى			المستوى			المتغيرات
	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	
t (p)	-	-	-	-3.223 (0.00)	-4.177 (0.01)	-3.213 (0.27)	BD
T (p)	-	-	-	-1.922 (0.05)	-2.624 (0.27)	-2.666 (0.08)	CA
T (p)	-6.353 (0.00)	-6.195 (0.00)	-6.305 (0.00)	-0.573 (0.83)	-2.773 (0.21)	-2.822 (0.06)	ER
T (p)	-	-	-	-3.387 (0.00)	-3.871 (0.02)	-4.009 (0.00)	GDP
T (p)	-	-	-	-2.099 (0.03)	-3.289 (0.08)	-3.373 (0.01)	IN
T (p)	-7.741 (0.00)	-7.924 (0.00)	-7.824 (0.00)	-0.590 (0.45)	-3.333 (0.07)	-1.733 (0.40)	IR
T (p)	-	-	-	-2.690 (0.00)	-3.189 (0.10)	-3.309 (0.02)	MG
T (p)	-3.740 (0.00)	-3.617 (0.04)	-3.682 (0.00)	-1.145 (0.22)	-2.077 (0.54)	-1.960 (0.30)	PG

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews6).

٢. **تقدير العلاقة الطويلة الاجل:** تم تقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares: OLS)، من اجل اجراء الانحدار، بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews6 حيث قدمت النتائج الآتية:

الجدول (٣)

نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة (OLS)/الكويت

النموذج	F-stat	R ² _adj	D-W
DBD = -17.89 + 0.651 DCA t (-3.53) (3.73) prob. (0.00) (0.00)	13.96 (0.00)	0.26	1.01
DCA= 27.96 + 0.408 DBD -0.403 GDP t (13.75) (3.68) (-2.37) prob. (0.00) (0.00) (0.02)	10.72 (0.00)	0.35	1.18

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على (Eviews6).

الارقام بين الاقواس () تمثل قيم الاحتمالية عند مستوى ٥%.

تشير نتائج التقدير الواردة في الجدول (٩) الى ما يأتي:

أ. تم في المعادلة الاولى قياس تأثير المتغير المستقل (DCA) على المتغير المعتمد عجز الموازنة (DBD)، واتضح ان متغير عجز الحساب الجاري (DCA) له تأثير معنوي وموجب في عجز الموازنة العامة، فعند زيادة العجز في الحساب الجاري يتبعه عجز في الموازنة العامة، اذ ان تغير عجز الحساب الجاري بمقدار (1) يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة بمقدار (0.65). وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. اما متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتضخم (IN) وعرض النقد (MG)، فتشير الى عدم معنوية المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع اي انها لا تؤثر في عجز الموازنة العامة او انها لا تفسر التغيرات التي تحدث في عجز الموازنة العامة^(١). أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت 26% مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 26% من التغير في المتغير المعتمد، والمتبقي 74% يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. وتشير قيمة (F) المرتفعة والتي بلغت (13.96) وقيمة الاحتمالية المنخفضة (0.00) الى معنوية النموذج ككل.

ب. اما في المعادلة الثانية فانه تم قياس تأثير المتغيرات المستقلة (DBD, GDP) على المتغير المعتمد عجز الحساب الجاري (DCA)، واتضح ان متغير عجز الموازنة العامة له تأثير معنوي وموجب في عجز الحساب الجاري، فعند زيادة العجز في الموازنة العامة يتبعه عجز في الحساب الجاري، اذ ان تغير عجز الموازنة العامة بمقدار (1) يؤدي الى زيادة العجز في الحساب الجاري بمقدار (0.40). اما متغير الناتج المحلي الاجمالي له تأثير سالب في عجز الحساب الجاري، اذ ان

(١) فشلت المتغيرات التوضيحية (GDP, IN, MG) من اثبات معنويتها الاحصائية من التأثير في عجز الموازنة العامة، حيث لم تتجاوز القيمة المحسوبة (t) قيمتها الجدولية لهذه المتغيرات. لذا فإنها استبعدت من النموذج.

$$DBD = 0.126GDP + 1.015IN - 0.299MG$$

$$t = (0.50) \quad (0.99) \quad (-0.56)$$

$$Prob = (0.61) \quad (0.32) \quad (0.57)$$

تغير الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1) يؤدي الى انخفاض عجز الحساب الجاري بمقدار (0.40). أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت 35% مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 35% من التغير في المتغير المعتمد، والمتبقي 65% يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج. وتشير قيمة (F) المرتفعة والتي بلغت (10.72) وقيمة الاحتمالية المنخفضة (0.00) الى معنوية النموذج ككل. ج. تشير نتائج النموذج المطبق على الكويت ان متغير عجز الحساب الجاري له تأثير معنوي وموجب في عجز الموازنة يساوي (0.65)، اما متغير عجز الموازنة العامة فله تأثير معنوي وموجب في عجز الحساب الجاري يساوي (0.40). اذ ان التأثير المتبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يتفق مع فكرة العجز المزدوج، حيث تكون العلاقة ايجابية، وتؤكد هذه النتائج الى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الكويت. ويكون تأثير متغير عجز الحساب الجاري أكبر من تأثير متغير عجز الموازنة العامة. اي ان كل من العجزين يسبب العجز الاخر.

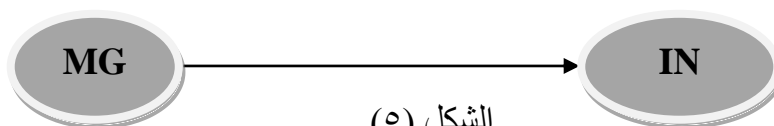
٣. اختبار سببية (Granger): توضح التقديرات السابقة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، لكنها لا تفسر اتجاه التأثير، لذلك تم إجراء اختبار (Granger) لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النماذج، والذي بتطبيقه تم الوصول الى النتائج المدرجة في الجدول (٤).

الجدول (٤)

نتائج اختبارات سببية (Granger) في الكويت

اتجاه السببية	عدد المشاهدات	إحصائية F	قيم الاحتمالية
CA → BD	35	0.32	0.72
BD → CA	35	1.25	0.30
BD → MG	35	1.73	0.19
MG → BD	35	0.53	0.59
MG → GDP	35	1.43	0.25
GDP → MG	35	1.30	0.28
MG → IN	35	4.87	0.01
IN → MG	35	1.81	0.18

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews6).



الشكل (٥)

اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في الكويت

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الجدول (٤).

يلاحظ من الجدول (٤) والشكل (٥) ضعف التفاعل بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، الى انعدام العلاقة السببية بين هذه المتغيرات نتيجة عدم معنوية قيمة (F) المحتسبة لكونها

أصغر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى (5%) . وهناك سببية وحيدة الاتجاه من عرض النقد الى التضخم لمعنوية قيمة (F) المحتسبة كونها أكبر من القيمة الجدولية

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

1. يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في البحث بما يأتي:
 ١. تباين تأثير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري والمتغيرات المستقلة؛ إذ يلاحظ أن هناك علاقة تأثير إيجابية معنوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وتنفق مع فكرة العجز المزدوج في الكويت.
 ٢. ونستنتج من نتائج البحث تحقق فرضية المقترح الكينزي في الكويت؛ إذ ظهر لعجز الموازنة أثر موجب معنوي في عجز الحساب الجاري.
 ٣. يلاحظ وجود علاقة سببية وحيدة في الكويت من عرض النقد باتجاه التضخم.
 ٤. تباين اتجاه العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري ومتغيرات عينة البحث، وهو ما يؤكد ما جاء في الاستنتاج الأول.
 ٥. شهدت مؤشرات الموازنة العامة في الكويت تحقيق عجزاً في السنوات (١٩٨١، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠١٦)، وحققت بقية السنوات فائضاً.
 ٦. أظهر الحساب الجاري في الكويت تحقيق فائض على التوالي في (١٩٨٠-٢٠١٥)، وحقق عجزاً وحيداً عام ٢٠١٦.

ثانياً. المقترحات

١. من الضروري تبني بعض السياسات الاقتصادية التي تهدف ترشيد الاستهلاك، للحد من ارتفاع الاستيرادات، لذلك من اللازم إعطاء أهمية على نحو متلائم للسياستين المالية من (خلال تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات من المصادر الأخرى)، والخارجية (عبر تقليص حجم الاستيرادات بالضغط على الاستهلاك وتقليص عوائد الإنتاج المحولة للعالم الخارجي ممثلة على نحو رئيس بتحويلات العمالة الوافدة في الكويت).
٢. طالما أن النفط هو المحرك الأساسي لتشكيل هاتين الفجوتين وتطورهما (عجز الموازنة العامة والحساب الجاري)، فلا يمكن التحكم بهاتين الفجوتين إلا بتنوع مصادر الدخل؛ لأن أسعار النفط وعوائده تتعلق بصورة أساسية بعوامل خارجية وعالمية لا يمكن التأثير فيها عبر السياسات الاقتصادية المحلية، وفي هذا السياق فقد اتجهت الكويت إلى تبني سياسات متعددة هدفها تنوع مصادر الدخل، كتشجيع القطاع الصناعي والقطاع السياحي والقطاعات الأخرى.
٣. نتيجة للاعتماد على الإيرادات النفطية في الكويت، ونظراً لصعوبة التحكم بزيادة العائدات النفطية عبر السياسات المحلية؛ لذلك لا بد من تقليص الإنفاق الحكومي والاستيرادات، وهناك اتجاه واضح لتقليص الإنفاق الحكومي عبر سياسات التخصيص والضمان الصحي والتعليم الأهلي والتي تهدف إلى تخفيف أعباء قطاعات الاتصالات والنقل الجوي والصحة والتعليم على موازنة الدولة. أما فيما يخص الاستيرادات، فلا توجد سياسة واضحة للحد منها من أجل إعادة التوازن للحساب الجاري.

المصادر

المصادر العربية

١. ابراهيم، اديب ابراهيم، ٢٠٠٩، استخدام نموذج تصحيح الخطأ لبيانات جدولية لبيان اثر التعليم في النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية والمتقدمة في المدة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٢. ابن حافظ، حمزة، ٢٠١١، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ١٩٩٨-٢٠٠٨، رسالة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.
٣. بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي للأعوام ١٩٨٠-٢٠١٦.
٤. بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي للأعوام ٢٠١٢.
٥. بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي للأعوام ٢٠١٦.
٦. خليل، سامي، ١٩٨٢، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت.
٧. السواعي، خالد محمد والعزام، انور احمد، ٢٠١٤، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري (حالة الاردن)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢، العدد ٢.
٨. كريانين، موردخان، ٢٠٠٧، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية.
٩. الكسواني، ممدوح الخطيب، ٢٠٠١، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات اقتصادية السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، المجلد 3، العدد 6، جامعة الملك سعود.
١٠. لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، تقرير الكويت للتنافسية للأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٦.
١١. المعموري، عامر عمران وشديد، مهدي خليل، ٢٠١٤، دراسة العوامل المؤثرة في العجز المزدوج في الاقتصاد الامريكي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ١.
١٢. منشد، حلمي ابراهيم، ٢٠٠٤، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٥-٢٠٠٠)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
١٣. وردة، موساوي، ٢٠١٦، تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٦.
١٤. وزارة المالية الكويت، تقرير المتابعة السنوي لحسابات الادارة المالية للدولة، ١٩٩٧.
١٥. وزارة المالية الكويت، شئون المحاسبة العامة ادارة التوجيه والنظم للأعوام ١٩٨٠-٢٠١١.

المصادر الأجنبية

1. Al osimi, Abdullah, Mohamed, 2004, The Effects of the Balance sheets Deficit on the foreign Indebtedness in Yemen Republic, A thesis submitted for the Degree of masters of Economy, Ain shams university faculty of commerce.
2. AL.juboori, Dr. Ghufraan, Hatem, Alwan, 2010, The Analysis of the Relationship between the public Budget and the Balance of payment in Iraq for the period, 1991-2008, Baghdad university/collge of Administration and Economics.

3. Alan, Greenspan, 2005, current Account, presented At The Advancing Enterprise conference, London, England.
4. Darrat, Ali, 1988, Have Large Budget Deficit Caused Rising Trade Deficits, Southern Economic Journal, Vol. 54, No. 4.
5. Dens R. Appleyrd, others, 2006, International Economics, 5th Ed, Mc Graw-Hill (1) NY, USA.
6. Ekrem, Yusuf, 2016, Current Account Deficit Budget and Savings Gap: IS The Twin or Triplet Deficit Hypothesis Valid in G7 Countries, Volume 25, Nounber 03, Prague Economic Papers.
7. Elhendawy, omar Emad, 2013, The Relationship between Budget Deficit and Current Account Deficit in Egypt, International Journal of Economics and finance, Vol. 6. No.3.
8. Erdogan, seyfettin & Yildirim, 2014, The Relationship between the Budget and Current Account Deficit in Turkey Emerging Markets Journal, Vol. 3, No. 3.
9. Khalid & Guan, 1999, Causality tests of budget deficit and Current account deficit: cross-country comparisons, Empirical Economics, Vol. 24 issue 3.
10. Mcnelis, paul & siddiqui, Anjum, 2004, Debt and Deficit Dynamics in New Zealand: Did financial Liberalization matter, International Economic Journal, Vol. 8, No. 3.
11. Merza, Ebrahim & Alawin, Mohammad & Bashayreh, Ala, 2006, The Relationship best between Current Account and Government Budget: The Case of Kuwait, International Journal of Humanities and social science, Vol. 2, No. 7.
12. onafu wora, olubengr & owoye, oluwole, 2006, AnEmpirical Investigation of Budget and Trade Deficit: The case of Nigeria, The Journal of Developing Areas, Vol. 6, No. 3.
13. Robert, Eisner, 2010, fudget Deficits: Rhetoric and Reality, American Economic Association, The Journal of Economic perspectives, vol. 3, No. 2.
14. St. Charles missouri, 2005, How Dangerous is The U.S.C urrent Account Deficit, Economic policy Lecture Series Linden wood university.
15. Steven Husted, Michael Melvin, 2010, Internatioal Econoics, 8th Ed, Pearson, UAS.